

التنمية المستدامة كسبيل لحماية البيئة

أ.بن أعمار صبرينة

المركز الجامعي لتاهنغست

الملخص

أصبحت التنمية المستدامة موضوعا يفرض نفسه في كلّ المجالات بما فيها المجال البيئي، بحيث صارت إحدى أهم المبادئ التي تقوم عليها منظومة حماية البيئة بشتى صورها (المادية وغير المادية). فمفهوم الاستدامة هو الذي يربط بين الحاضر والمستقبل، ويجعل جيل اليوم يفكر في جيل الغد من حيث بقاء الاستدامة البيئية وحماية لها.

Résumé:

LE développement durable est un sujet imposé aujourd'hui à tous les niveaux y compris celui du développement. Il est devenu l'un des principes protecteur de l'environnement (matériel et non matériel).

Ce qui rattache le présent au futur. C'est bien le terme durable et c'est celui qui permet à la génération présente de penser à la génération future d'aujourd'hui en ce qui concerne la durabilité et la protection de l'environnement.

مَهَيِّدٌ

بعد أن شاع دوليا استعمال مصطلح التنمية المستدامة "Le développement durable" في المجال البيئي رغم حداثة نسبها أصبح من الضروري تداوله في محله، أي في علاقته مع الإطار الحمائي للبيئة. فنظرا لأهمية التنمية المستدامة وبحكم أنها تقوم على عدة مبادئ بهدف الوصول إلى تكريس وتنفيذ أوجه حماية البيئة على أرض الواقع بمفهوم الاستدامة. فتكون بذلك الاستدامة في التنمية مبررة بالربط بين التنمية في الحاضر على جميع المستويات وضمان نصيب المستقبل في ذلك.

وعليه؛ تطرح الإشكالية الآتية: كيف يكون لتنفيذ أهداف

التنمية المستدامة دور في حماية البيئة بمفهومها الجديد؟

وسنجيب عن هذا التساؤل ضمن مبحثين نقسم كلا منهما إلى مطلبين مستعنيين في ذلك بالمنهج العلمي التحليلي الذي يناسب هذه الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وأهميتها.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: دور التنمية المستدامة في حماية البيئة

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تعريف التنمية المستدامة وأبعادها

اعتمد مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد "بريودي جاني رو" عام 1992⁽¹⁾ فكرة التنمية المستدامة التي تشمل فكرتين التنمية في كل المجالات حاضرا من جهة مع المحافظة على تلك التنمية للمستقبل (الاستدامة) من جهة أخرى (المطلب الأول).

فيكون للتنمية المستدامة عدة أبعاد تستند عليها وفقا لمجالات الاستغلال وللقطاعات المرغوب استمرارية التنمية فيها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وأهميتها إنّ مصطلح التنمية المستدامة كمصطلح حديث يؤكد على ضرورة التنمية مع المحافظة عليها بصفة دائمة، فقد أكد تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر عام 1981 على السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة⁽²⁾.

فمن خلال ما سبق يمكن أن نؤكد العلاقة بين التنمية والبيئة⁽³⁾ حيث تستفيد البيئة من التنمية ما دامت هذه الأخيرة تشير في استقامة المحافظة على البيئة الحالية مع ضمان استمرارية ذلك مستقبلا.

وإنّ الملاحظ هو تركيب مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين كلمة "التنمية" وهي الأقدم بحكم ظهورها لمصلحة الدول المتخلفة في

سبيل تطورها وتقدمها ومن كلمة "المستدامة" التي تعبر عن الدوام في الوقت على استقامة ما.

لقد كانت تعريفات التنمية المستدامة متعددة ومتنوعة فقد عرفها تقرير بروتلاندا الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987⁽⁴⁾ على أنها: "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأنها: "هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"⁽⁵⁾.

يتضح من التعريفين أن تعريف التنمية المستدامة يجب أن يكون شاملا لكل جوانب الحياة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية...)، وهذا بالنسبة للحاضر والمستقبل أيضا، مما يؤكد فكرتي التنمية والاستدامة معا. أما عن ادوارد باربي فإن التنمية المستدامة هي: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي"⁽⁶⁾.

يتبن من خلال ما سبق ذكره الترابط المولد بين عمليات التنمية المختلفة وحماية البيئة حاضرا أو مستقبلا بتكريس مبدأ الاستدامة مع فكرة التنمية فهذا ما أصبح مفهوما حديثا للبعد البيئي.

أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة في ظل القانون رقم: 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽⁷⁾ ضمن المادة 04 منه التي تنص على أنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية

اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة إي أدرج البعد البيئة في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

هذا التعريف أيضا يؤكد لنا ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية ومتطلباتها من جانب حماية الموارد البيئية من جهة أخرى فتعدّ بذلك التنمية المستدامة إحدى الثوابت الجوهرية في سياسية الدولة⁽⁸⁾.

تكتسي التنمية المستدامة أهمية بالغة تبين لنا من خلال تعريفها الخاصة والعامة في ظل مختلف القوانين والمؤتمرات التي ناقشتها في ارتباطها بمفهوم حماية البيئة وهي تتلى أساسا في النقاط الآتية:

- تسعى للتوفيق بين جميع أشكال التنمية (اقتصادية - اجتماعية - ثقافية...الخ) وحماية البيئة بشكل مستمر.
- تدرج البعد البيئي في كل مسارات التنمية.
- تضمن في كلّ الحالات تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية في نفس الوقت.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة كان مؤتمر الأرض لسنة 1992 حول التنمية المستدامة أساسا لتثبيت السياسة الدولية للقرن الواحد والعشرين في مجال استدامة التنمية وكان ذلك على عدة وسائل تقنية تكون السبيل لتحقيق التنمية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإنسانية والبيئية إدارية...الخ).

تجلى عن التطور التنموي في شتى المجالات مصاحبا في ذلك التطور التكنولوجي توافر عدة أبعاد تعكس مكونات التنمية المستدامة تتمثل فيما يأتي:

1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يختلف محتوى هذا البعد باختلاف التطور والقوة الاقتصادية للدول فإنّ كان دور دول العالم الثالث يقتصر على عملية توظيف الموارد للوصول إلى رفع المستوى المعيشي للفرد فإنّه لدى الدول المتقدمة (المصنعة) يتمثل في

الوصول إلى تخفيض كبير في استهلاك الموارد الطبيعية وإجراء تغييرات حساسة في نمط الاستهلاك والإنتاج. وعليه؛ يتوجب أخذ عدة أنماط بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وهي⁽⁹⁾:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- تبعية البلدان النامية.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الاتفاق العسكري.
- التفاوت في المداخل.

وعليه؛ يستلزم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة نوع من الاتفاق والتواصل بين الدول النامية والدول المتقدمة أساسا حول الأنماط التي تهم وتربط الطرفين معا.

2- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: ترمي التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي (الإنساني) إلى رفع معدل النمو للسكان مع المحافظة على استقراره وهذا لا يكون إلا برفع مستوى الخدمات المقدمة للسكان في المناطق المعزولة والأرياف لتفادي نزوحهم نحو المدن (صحية، تعليمية - إدارية... الخ) ولا يتم أيضا إلا بمشاركة القاعدة (الطبقة الشعبية) في مختلف المخططات التنموية للدولة في كل المجالات. وعليه؛ يكون يتطلب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عدة مسائل تتلخص في ما يأتي⁽¹⁰⁾:

- المساواة في التوزيع.
- المشاركة الشعبية والحراك الاجتماعي.
- التنوع الثقافي ومحاربة البطالة.
- ضبط السكان والعدالة بين الناس (نساء-أجيال... الخ)⁽¹¹⁾.

يكون بذلك أساس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يبدأ من القاعدة الاجتماعية حيث يشارك المواطنون من جميع الشرائح وكلّ حسب مسؤولياته في مختلف مخططات التنمية للبلاد.

3- البعد البيئي للتنمية المستدامة: يرتكز هذا البعد على اتخاذ استراتيجيات في مجال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والابتعاد كل البعد عن استنزافها وهذا يهدف إلى المحافظة على التوازن البيئي واسترجاع المستعمل والمشغل للحفاظ على نصيب الأجيال اللاحقة. تتلخص إذن عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامة في النقاط الآتية⁽¹²⁾:

- النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي.
- الطاقة.
- الصناعة النظيفة.
- الإعلام والثقافة للجميع.

يتطلب البعد البيئي للتنمية المستدامة توافر الوعي لدى الجميع بضرورة المحافظة على البيئة بشتى الوسائل سواء كان بالمحافظة على التنوع الحيواني أو النباتي أو كان باستيعاب تلوث المصانع وغيرها.

4- البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة: يقصد به التطور والتقدم النظيف أي استعمال التكنولوجيا المحافظة على البيئة وليس الملوثة والمخطمة لها.

و يمكن تلخيص أوجه البعد التكنولوجي ذلك فيما يأتي:

- استخدام الطاقات المتجددة (شمس-ماء...الخ).
- التخلص التدريجي من المواد الكيميائية والغازات الملوثة المنبعثة (المضرة مثلا لطبقة الأوزون).
- الردع القانوني والذي يكون بإصدار قوانين دولية وداخلية عقابية لكل التصرفات الماسة بالمال الحيوي (ماء-هواء- حيوان...) في سبيل التطور التكنولوجي.
- تشجيع البحث العلمي في مجال إيجاد آليات قابلة للاستدامة عند الاستغلال التكنولوجي

5- البعد الإداري للتنمية المستدامة: يتطلب هذا البعد عصنة التقنيات (النظيفة) المستعان بها للوصول إلى تنمية اقتصادية وصناعية بأقل الأضرار وهذا لا يكون إلا بالتقليل من استعمال المصادر الطاقوية والموارد المنتجة للغازات السامة والملوثات (الطاقات البديلة). وبالرجوع إلى تقرير الموارد الطبيعية نجد أنه يؤكد على أن القاسم المشترك الذي يجمع بين كل أبعاد التنمية المدروسة سابقا يكمن في مراعاة ما يأتي⁽¹³⁾:

- عدم تجاهل الضوابط المحددات البيئية.
- عدم استنزاف الموارد الطبيعية.
- تطوير الموارد البشرية (الصحة، الديمقراطية، حقوق الإنسان)
- إحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

المبحث الثاني: دور التنمية المستدامة في حماية البيئة.

تلعب التنمية المستدامة بمفهومها الشامل (الحالي) دورا معتبرا في حماية البيئة التي أصبحت اليوم تعبر عن حق من حقوق الإنسان⁽¹⁴⁾ فيتجلى دورها ذلك في مختلف الأهداف (المطلب الأول) التي وضعت لأجلها والتي تسعى إلى تحقيقها وتنفيذها على أرض الواقع بناء على مختلف الأبعاد التي تركز عليها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة تتنوع وتتعدد أهداف التنمية المستدامة انطلاقا من مفهومي التنمية والاستدامة اللذان يرتبطان ببعضهما البعض وفق حاجة كل منهما للآخر ليسفر ذلك عن تبني المفهوم الشامل والعادل للتنمية المستدامة.

يتجلى الهدف الأساسي للتنمية المستدامة في ضرورة تغطية حاجيات الإنسان ورعايته على المدى الطويل⁽¹⁵⁾ فلتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر تحقيق عدة أهداف أخرى لا تقل أهمية عنه وهي كما يأتي:

- السعي للقضاء على التدهور البيئي والفقر في كل مكان في العالم.
- المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية.
- تحقيق استجابة للحاجيات الحاضرة دون استنزاف الموارد.

- ضمان تلبية للحاجات المستقبلية باستغلال عقلاني للموارد في الحاضر.
 - تحقيق مشاركة الجميع في وضع المخططات التنموية (دون أي إقصاء لأية شريحة في المجتمع).
- فلا تكون بذلك أهداف التنمية المستدامة فاعلة إلا إذا كان ذلك قائماً على عدة عناصر تعد من متطلباتها اليوم وهي تتجلى في عدة أنظمة هي⁽¹⁶⁾:

- نظام سياسي يقوم على الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- نظام اقتصادي يعتمد على الذات ويكمن من الفائض.
- نظام اجتماعي إنتاجي يكرس الجدوى البيئية في المشاريع.
- نظام تكنولوجي يعتمد على البحث لإيجاد الحلول.
- نظام دولي يعزز تبادل الخبرات في مجال التنمية.
- نظام ثقافي يؤسس على تأصيل البعد البيئي.
- نظام إداري يملك القدرة على تصحيح الذات.

إذا تمعنا النظر في تلك النظم التي يعد وجودها من متطلبات التنمية المستدامة فنجد أنّ أغلبها يطابق تماماً آليات ومعايير تحديد الحكم الراشد (الحوكمة) نذكر على سبيل المثال:

- معيار المشاركة الذي يمثل النظام السياسي.
- معياراً لرؤية الاستراتيجية مثل النظام التكنولوجي.
- معيار المساءلة الذي يمثل النظام الإداري.

ففي سبيل التوافق مع الأهداف التي تجعل التنمية المستدامة بالوطن العربي تمّ إنشاء الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة⁽¹⁷⁾ بتاريخ: 18 ديسمبر 2011 (AUSDE)⁽¹⁸⁾ فهو يعبر عن إيمان الدول العربية العضوة في الاتحاد بتعزيز التكامل العربي في مجال حماية البيئة وبضرورة حمايتها من أي إخلال للتوازن البيئي في شتى نواحي الحياة والعمل على تحقيق مبدأ الاستدامة البيئية ليستفيد منها الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

المطلب الثاني: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يكمن تكريس عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرجوة فتتحقق بذلك على أرض الواقع إذا ارتكزت تلك العملية على عدة مبادئ منها ما تبناه البنك العالمي في عقيدته البيئية مع بداية القرن الواحد والعشرين وهي⁽¹⁹⁾:

- 1- تحديد الأولويات بعناية.
 - 2- الاستفادة من كل دولار (فعالية التكلفة).
 - 3- اغتنام فرص الربح لكل الأطراف.
 - 4- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا.
 - 5- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.
 - 6- العمل مع القطاع الخاص (موضوعية التعامل).
 - 7- الإشراك الكامل للمواطنين.
 - 8- توظيف الشراكة التي تحقق النجاح (الثلاثية: الحكومة-القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني).
 - 9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.
 - 10- إدماج البيئة من البداية (الوقاية خير من العلاج).
- من جانب آخر فقد نجد أن هناك من يرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى نظام منسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية.
- ويقترحون من خلالها عدة مبادئ إرشادية للوزارات والهيئات يسعون من ورائها إلى تطوير سياسات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽²⁰⁾ كما تعتمد جهاز شؤون البيئة بوزارة البيئة في جمهورية مصر العربية وهي كما يأتي⁽²¹⁾:

- 1- مبدأ التخطيط الاستراتيجي.
- 2- مبدأ بناء عملية إعداد الاستراتيجية على التحليل الفني الجيد.
- 3- مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة.
- 4- مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الاستراتيجية.
- 5- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة.

- 6- مبدأ الحكم الراشد.
 - 7- مبدأ اللامركزية السلطة والتفويض.
 - 8- مبدأ رفع الوعي.
 - 9- مبدأ العدالة بين الأجيال.
 - 10- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية.
 - 11- مبدأ تجريم الجهة المتسببة في التلوث.
 - 12- مبدأ قيام المستخدم بالدفع.
 - 13- مبدأ المسؤولية المشتركة.
 - 14- مبدأ الوقائية.
 - 15- مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستخدامات الأراضي.
- كلّ تلك الأهداف سواء اختلفت فيها السياسات الدول أو اشتركت وتطابقت عندها فهي تصب كلها في قالب واحد هو تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على البيئة وهذا ما أكدت عليه منظمة الأمم المتحدة في وثيقتها الصادرة عن المؤتمر الأممي للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽²²⁾ على أن تكون أهداف التنمية المستدامة المنتظر تحقيقها متناسقة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وأن تكون مدججة فيها⁽²³⁾.

خاتمة

يتمخض من الدراسة السابقة احتواء مفهوم التنمية المستدامة لكل جوانب التنمية حاضرا ومستقبلا، وتكون التنمية شاملة لكل مكوناتها على سبيل الاستدامة (اقتصاديا-اجتماعيا-تكنولوجيا...الخ)، فمنه لا يكون للتنمية المستدامة دور في حماية البيئة كحق من حقوق الإنسان إلا بتجسيد وتنفيذ كلّ أهدافها على أرض الواقع.

تعدّ التنمية الهدف الثامن من أهداف الألفية المسطرة على طاولة الأمم المتحدة ومن تحدياتها الأساسية أن تكون تلك التنمية مستدامة (دائمة) تجمع بين الحاضر والمستقبل في كل المجالات.

والتحدي كما هو معلوم لا يكون إلا بتضافر الجهود على كل المستويات فعلى الدول المتقدمة (المصنعة) مد يد العون للدول النامية

فرغم تعدد المعوقات التي قد تصادف رفع تلك التحديات مثلاً شدة انتشار الفقر في العالم وحدة استنزاف الموارد الطبيعية وانتشار الحروب والمنازعات المسلحة وكذلك ما تخلفه الكوارث الطبيعية (زلازل-فيضانات -إعصارات...الخ) يتوجب إعادة النظر في توزيع الموارد عالمياً على أن يصبح توزيعاً عادلاً للثروات وضماناً فعالاً لحقوق الإنسان واستغلال عقلائي للموارد الطبيعية لغرض الوصول للعدل والاستقامة والاستدامة.

(1) المعروف بقمة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في الفترة الممتدة بين 3 إلى 14 جوان 1992 والذي حاولت فيه الدول الأطراف التوفيق بين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملة واحدة.

-انظر قريد سيمر، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص105.

(3) باعتبارها تركيب معقد للكائنات الحية في محيطها الحيوي (حيوانات ونباتات وماء وهواء...).

-انظر فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، طبعة منقحة نشر مشترك بين المؤلف ودار الأمل، 2003، ص7.

(4) التقرير الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" ارجع إلى مقال د. هشام بشير، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات، المنشور بتاريخ 30 نوفمبر 2012 على الموقع الالكتروني: [http:// alhoriyatmaroc.worldgoo.com/+173-topi](http://alhoriyatmaroc.worldgoo.com/+173-topi)

(5) المرجع نفسه.

(6) آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية مداخلة مقدمة في أشغال المنتدى الدولي

- الثاني المعنون بـ: السياسات والتجارب التنموية بالجال العربي والمتوسطي (التحديات، التوجهات، الأفاق)، باجة (تونس)، (26-27) أبريل، 2012، ص.5.
- (7) المؤرخ في 19 جويلية 2003 (ج ر عدد 43 لسنة 2003).
- (8) انظر بن قري سفيان، النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة تخرج نيل إجازة المدرسة الوطنية للقضاء، الجزائر منشورة على الموقع الالكتروني: www.stalgeria.net/t1644-logic.
- (9) انظر آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص 10.
- (10) آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص 11
- (11) محمد عبد الله المغربي، البيئة و التنمية المستدامة / منشور على المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية الوارد على الموقع الالكتروني: www.htdiscussion.com/ht10618.html.
- (12) آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص (9-10).
- (13) انظر آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص 12 و محمد عبد الله المغربي، المرجع السابق.
- (14) يعتبر اليوم الحق في البيئة يعالج ضمن الجيل الثالث للحقوق بمفهومه الواسع الذي يشمل الانسان وعناصره الطبيعية التي تحيط به.
- انظر د/وناس يحيى، الحق في البيئة في التشريع الجزائري: من التصريح إلى التكريس، مجلة الحقيقية، العدد السادس عشر، جامعة أدرار، الجزائر، ص.42.
- (15) محمد عبد الله المغربي، المرجع السابق.
- (16) آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص (7-8).
- (17) هو هيئة عربية غير حكومية تتخذ مقرها بمدينة القاهرة (مصر العربية) / انظر الموقع الالكتروني: الاتحاد العربي - للتنمية المستدامة و البيئة.
- <http://ar.wikipedia.org/wiki/AUSDE>: Arab Union for Sustainable Développement and Environnement.
- (18) (19) آسيا قاسمي، المرجع السابق، ص (12-14) نقلا عن المجدرو سيستر المبادئ العشرة للعقيدة البيئة الجديدة، مجلة التمويل التنمية ديسمبر 196 / ص (4-5-6) ونقلا عن سالي رشيد / أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- (20) يراجع للموقع الالكتروني: www.eaaa.gov.eg/ar-eg/التنمية_المستدامة/التنمية_البيئية/الادارة_والبيئة/ موضوعات بيئية.aspx.
- (21) المرجع نفسه.
- (22) المنشور تحت عنوان: المقترح المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بالموقع الالكتروني: [http:// sustainabledevelopment.un.org/sdgsproposal/arabic](http://sustainabledevelopment.un.org/sdgsproposal/arabic)
- (23) المرجع نفسه.